أكد على هامش حفل افتتاح مركز التدريب أهمية التنمية البشرية في تطوير الأداء

أبل: دراسة جادة لرفع الكفاءة والقدرة المالية لبنك الائتمان

■ المضف : إنشاء المركز يأتي استجابة للتوجيهات السامية في شأن الاهتمام بالشباب

وزير الإسكان اثناء حفل الافتتاح

جانب من الحضور

■ توجه البنك للاستثمار وتحقيق تمويل ذاتي مطروح خلال الفترة المقبلة

أكد وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر ابل ضرورة التنمية البشرية والتدريب في رفع كفاءة الموظفين لما لهما من انعكاسات إيجابية في خدمة المواطنين وانجاز الأعمال بصورة متطورة وعلمية.

واضاف ابل في تصريح صحافي امس على هامش حفل افتتاح مركز التدريب لبنك الائتمان الكويتي ان الموظفين هم العنصر الأهم في عمل البنك في المستقبل مع تزايد التحديات الكبيرة لهؤلاء الموظفين في ظل توزيعات المؤسسة العامة للرعاية السكنية التاريخية.

واوضح ان مركز التدريب يعد احد اهم خطوات التطوير والرقي بالخدمات والأعمال والوظائف المقدمة للمواطنين متوقعا ان يكون للمركز بصمة واضحة ودور مهم في صقل مواهب الموظفين.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح المضف في كلمته الافتتاحية ان المركز يعد من اهم المشاريع في مجال التنمية البشرية التي تضمنتها استراتيجية البنك وخطته الخمسية وكان منذ إنشائه على رأس الأولويات خلال الفترة الماضية.

واوضح المضف ان المركز يشكل قيمة مضافة ومهمة لبنك الائتمان لاسيما في الوقت الذي يقوم فيه التدريب بدور مركزي في الارتقاء بقدرات العاملين وصقل مهاراتهم ورفع مستوى الأداء.

وبين ان إنشاء هذا المركز يأتي استجابة للتوجيهات السامية في شان الاهتمام بالشباب وترجمة دعوة سمو امير البلاد في التخطيط الشامل واتخاذ ذلك سبيلا علميا وعمليا لتحقيق التنمية المستدامة وإنجاح مشروعاتها المستهدفة والتأكيد على ان التنمية تقوم على بناء الإنسان.

واشار إلى ان القاعة الرئيسية في المركز ببرج الحمراء في مدينة الكويت أطلق عليها اسم (عبد العزيز الدوسري) وهو مؤسس البنك واول مدير عام له.

وبين ان المركز يضم ثلاث قاعات اخرى للتدريب تحمل اسماء المباركية -الاحمدية - الشرقية وهي مزودة بأحدث الأجهزة والمعدات من شاشات عرض وأجهزة متطورة ووسائل الإيضاح السمعية والبصرية وتكنولوجيا المعلومات.

من جهة أخرى وفي تصريحات للصحافيين قال المضف إن بنك الإئتمان يعكف على اعداد دراسة منذ ستة اشهر بالتعاون مع احد المراكز البريطانية كمستشار عالمي بهدف رفع الكفاءة والقدرة المالية للبنك وأن يكون تمويله ذاتيا والا يكون عبئا على خزينة الدولة فضلا عن إيجاد السبل لتمويل المواطنين وتسهيل أمر الحصول على السكن.

واضاف ان استراتيجية المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتوجهها لتوفير اراض كثيرة وتوزيعها على المواطنين أصحاب الطلبات الاسكانية يستوجب على البنك الجاهزية والاستعداد التام لتمويل هذا العدد الهائل من الطلبات المقبلة.

ولفت المضف إلى ان توجه البنك للاستثمار وتحقيق تمويل ذاتي مطروح لكن بانتظار نتائج دراسة المستشار العالمي حتى يتم وضع الخطوط العريضة فضلا عن بحث أفكار متعلقة بالرهن العقاري التي لاتزال أيضا قيد الدراسة لضمان عدم تضمنها اي سلبيات او فرص لاستغلالها لغير الهدف المنشود منها وتلافي كل السلبيات.

يذكر أن بنك الائتمان الكويتي مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تحت إشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان طبقا للمرسوم رقم 81 لسنة 2007 وللبنك مجلس إدارة يتولى رسم السياسة العامة للبنك والإشراف على تنفيذها ويضع مجلس الإدارة بموافقة وزير الإسكان النظم واللوائح المالية والإدارية ولوائح العاملين في البنك

■ إستراتيجية المؤسسة لتوفير أراض كثيرة يستوجب الجاهزية لتمويل هذا العدد الهائل من الطلبات

أكد أن موقع البلاد الإستراتيجي يؤهلها لذلك

المنفوحي : المخطط الهيكلي ترجمة للرؤية السامية بتحويل الكويت مركزاً مالياً

المنفوحي متحدثا

.. والمحيلبي

■ نعمل على استقطاب الشركات لإعادة التصدير وتحرير الاقتصاد ودخول مستثمرين عالميين

جانب من الحضور

■ المخطط سيربط الكويت مع دول شمال آسيا ومنطقة الشرق الأوسط

أكد المدير العام لبلدية الكويت المهندس احمد المنفوحي ان المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت 2040 يعد ترجمة للرؤية السامية لسمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي ودولي.

وقال المنفوحي في كلمته خلال افتتاح ورشة العمل الأولى لمشروع المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت 2040 امس "إننا الآن ندشن الخطوات العملية لإنجاز هذا المخطط مضيفا أن ترؤس سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء اللجنة العليا للمخطط الهيكلي للمرة الأولى يعتبر دليلا على اهتمام سموه بإنجازه ومتابعته.

ولفت إلى حرص سمو رئيس مجلس الوزراء منذ حضوره حفل توقيع عقد المخطط الهيكلي في شهر نوفمبر الماضي مما يمثل دعما للبلدية وفريقها لإنجاز هذا المخطط. وأعرب عن تطلعه إلى تحقيق رؤية الدولة المستقبلية لجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا واستقطاب الشركات لإعادة التصدير وتحرير الاقتصاد ودخول مستثمرين عالميين مؤكدا حاجة المخطط الهيكلي لتشريع القوانين اللازمة والوصول إلى الأهداف المرسومة.

كما بين المنفوحي ان موقع دولة الكويت الاستراتيجي يؤهلها لأن تكون مركزا للتصدير مشيرا إلى ان المخطط الهيكلي يربط الكويت مع شمال آسيا ومنطقة الشرق الأوسط.

من جانبه قال مدير ادارة المخطط الهيكلي في البلدية سعد المحيلبي في كلمته "إننا اليوم بدأنا أولى مراحل تنفيذ مشروع المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت لعام 2040" مشيرا إلى أن ورش العمل ستقسم بين الجهات المعنية خلال الأيام الثلاثة المقبلة.

وأوضح المحيلبي أن بلدية الكويت تعرض مشروع المخطط الهيكلي من خلال اقامة ورش العمل لشرح المخطط لإدارات البلدية والجهات الحكومية الأخرى لبيان اهمية المخطط الهيكلي التنموية لدولة الكويت.

وذكر أن المخطط الهيكلي يغطي ثلاث مراحل حيث تبدأ الأولى بجمع بيانات واحتياجات الجهات الحكومية المختلفة مشيرا إلى ان المرحلة الثانية تختص بتقديم أوراق العمل المعنية بالاقتصاد والسكن والبيئة.

وبين أن المرحلة الثالثة هي مرحلة التنفيذ والتطبيق لتحويل الكويت إلى دولة ذكية من خلال طرح التشريعات والقوانين لتشجيع القطاع الخاص والمستثمر الاجنبي للاستثمار في البلاد.

من جهته أكد الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط والتنمية الدكتور خالد المهدي أن مرحلة تنفيذ مخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت من أهم المراحل داعيا إلى ضرورة تحقيق التجانس وارتباط المخطط مع خطة التنمية لدولة الكويت والسياسات التي وضعها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وأقرها مجلس الأمة بالخطة الإنمائية (2015 - 2020). وعقب الورشة قال المهدي في تصريح صحافي إن من أهم السياسات التي وضعها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بما ورد أنفا هو تمكين القطاع الخاص من الأنشطة الاقتصادية وتقليل هيمنة الدولة عليها.

وكانت أقيمت في شهر نوفمبر الماضي تحت رعاية وحضور سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء مراسم توقيع المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت مع المكتب الاستشاري العالمي بيركنز آند ويل بالتضامن مع دار الهندسة للتصميم والاستشارات

عن السنة المالية الحالية

«إعادة الهيكلة» يستدعي العاملين بالخاص لصرف مستحقاتهم

هيام الدويلة

دعا برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة المواطنين العاملين في القطاع الخاص الراغبين في صرف مستحقاتهم عن السنة المالية 2016/2017 إلى ضرورة مراجعته وتقديم المستندات المطلوبة بحد اقصى 2017/3/31 وذلك لحفظ حقوقهم عن هذه السنة.

وقالت مديرة إدارة شؤون صرف المزايا المالية والمشرف العام على مراكز الخدمة الخارجية هيام الدويلة لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس إن العاملين جميعا في القطاع الخاص ممن لديهم استحقاقات مالية عن السنة المالية 2016/2017 مدعوون إلى مراجعة البرنامج في المبنى الرئيسي الكائن في منطقة الرقعي.

واضافت الدويلة أن بإمكان هؤلاء أيضا مراجعة أحد الفروع الخارجية في برج التحرير ومركز جابر العلي ومركز جليب الشيوخ ومركز الجهراء ومركز التدريب البترولي بالأحمدي لصرف مستحقاتهم مصطحبين معهم جميع المستندات المطلوبة حسب نوع المعاملة لكل منهم وذلك في الفترة الصباحية.

في سياق آخر ذكرت ان البرنامج الرئيسي والمراكز الخارجية التابعة له استقبلوا وانجزوا العديد من المعاملات خلال الفترة من (2016/1/1) حتى (2016/12/31) حيث تم حصر المعاملات التي تم إنجازها خلال العام الماضي وبلغ عددها نحو 99 الف معاملة مختلفة ما بين تجديد اذن عمل وتسليم اذن عمل وتحديث بيانات وإصدار شهادات ومعاملات للمرة الأولى.

وأوضحت ان العام الماضي شهد قيام البنوك وشركات الاتصالات بإدخال بياناتها عن طريق نظام الميكنة لمختلف المعاملات الخاصة بموظفيهم من استقالات وتجديد اذونات العمل مضيفة انه سيتم تباعا ميكنة باقي المعاملات الأخرى وفتح المجال لباقي الشركات في القطاع الخاص.

وبينت أن البرنامج يبذل جهودا كبيرة وفق انظمة تتوافق وأسلوب العمل العصري من تنظيم إجراءات العمل الخاصة بالمتقدمين للبرنامج وتخفيف المستندات المطلوبة من الجهات الأخرى حيث تم الربط مع وزارة التعليم العالي والجامعات الخاصة مع المراجعين إضافة إلى العديد من الخدمات المتميزة

تصل إلى حد إنهاء التعاقد طبقا للأطر القانونية

وكيل التربية: إجراءات قانونية بشأن الدروس الخصوصية

هيثم الأثري

قال وكيل وزارة التربية الدكتور هيثم الأثري أمس أن هناك إجراءات قانونية يتم اتخاذها بحق المدرس الوافد في حال ثبوت قيامه بإعطاء دروس خصوصية مؤكدا أن هذه الاجراءات تصل إلى حد انهاء التعاقد طبقا للأطر القانونية.

وأوضح الدكتور الأثري في تصريح لـ"كونا" أمس أنه في حال ثبت قيام أي من المدرسين الوافدين باعطاء دروس خصوصية دون إذن مسبق من الوزارة فانه يعرض نفسه للمساءلة التأديبية التي قد تصل به إلى الغاء التعاقد معه مؤكدا حرص الوزارة على منع اي مدرس من اعطاء الدروس الخصوصية كونها مخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها لدى الوزارة.

واضاف انه لا يجوز لأي موظف القيام بعمل خارج وظيفته الا بعد الحصول على اذن وفي حال اقدم على ذلك دون الحصول على الموافقة فسيعرض نفسه للمساءلة التأديبية.

وكان وزير التربية ووزير التعليم العالي الكويتي الدكتور محمد الفارس قد اكد في تصريح سابق سعي الوزارة الى القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية وفق القانون مشيرا الى ان الاشكالية تكمن في قيام البعض من خارج المنظومة التربوية بإعطاء دروس خصوصية الامر الذي يزيد من المشكلة.